

بيان صادر عن وفد المعهد الديمقراطي الوطني حول مرحلة ما قبل الانتخابات اليمنية-
أبريل 2001م

صنعا 6 / أغسطس 2000

أولاً: المقدمة

يصدر هذا البيان حول مرحلة ما قبل الانتخابات من قبل وفد المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية والذي زار اليمن في الفترة من 31 يوليو وحتى 6 أغسطس 2000م. وبالإضافة إلى هذا الوفد يزعم المعهد الترتيب لوفدين آخرين لفترة ما قبل الانتخابات وكذلك وفد دولي لمراقبة الانتخابات اليمنية المزعم عقدها في أبريل 2001م.

في عام 1993م نظم المعهد الديمقراطي الوطني وفداً للوقوف على مرحلة ما قبل الانتخابات البرلمانية وكذلك وفداً لمرحلة ما قبل الانتخابات ووفداً دولياً آخر للرقابة على الانتخابات التالية في 1997م. كما دعم المعهد أيضاً جهود التوعية للناخبين وكذلك الرقابة غير الحزبية من قبل منظمات المجتمع المدني لكلي العمليتين الانتخابيتين. ومنذ 1997م عقد المعهد الديمقراطي الوطني عدداً من البرامج لتنمية الديمقراطية في اليمن. وتشمل هذه البرامج: العمل مع أعضاء البرلمان حول العلاقات الخاصة بدوائهم الانتخابية، إقامة الحوار مع الأحزاب السياسية لتشجيع مشاركة النساء في السياسة وكذلك حول مفاهيم التعددية الحزبية، التنظيم في يونيو 1999م بالتعاون مع الحكومة اليمنية وآخرين لعقد منتدى الديمقراطيات الناشئة وهو المؤتمر الذي حضرته ستة عشر دولة قطعت منتصف المسافة في إصلاحاتها الديمقراطية. وخلال الأشهر القادمة وبالإضافة إلى الجهود الخاصة بالرقابة على الانتخابات يزعم المعهد الديمقراطي الوطني مساندة برامج الرقابة على الانتخابات من خلال المؤسسات المدنية غير الحزبية وتقديم المساعدة للأحزاب السياسية حول الأنشطة ذات العلاقة بالحملة الانتخابية.

تتمثل أغراض هذا الوفد في: التعبير عن تأييد المجتمع الدولي للتقوية المستمرة للعملية الانتخابية في اليمن، تقييم الأجواء السياسية المتطورة حول الانتخابات المرتقبة وكذلك التعرف على أوضاع الإعدادات الخاصة بالانتخابات، وكذلك الخروج ببيان عام صحيح وغير منحاز حول ملاحظاتهم. إن المعهد الديمقراطي الوطني ليقدم هذه الملاحظات بروح الصداقة ويؤكد إلى أنه في نهاية المطاف سيكون الشعب اليمني هو من يقرر مصداقية الانتخابات وشرعية الهيئات التشريعية التي تنتج عنها.

ثانياً: ملخص ملاحظات الوفد

تعرف الوفد على التقدم الملموس الذي حققته اليمن خلال العقد الأخير في إقامة مؤسسات ديمقراطية عاملة. ومنذ 1990م شهدت البلاد ثلاث انتخابات وطنية، وتم إعطاء النساء حقوقاً قانونية كاملة للمشاركة السياسية وكذلك تم إنشاء برلمان تمثيلي ولجنة انتخابية مستقلة وخلقت المناخ المناسب لنمو نظام تعددية حزبية. وقد أبدى قادة اليمن شجاعة ورؤية صحيحة للأمور خلال الفترة الماضية. ولذا فإن الوفد أخذ في الحسبان هذه الخلفية التاريخية عند قيامه بأعماله.

نعتقد أن هؤلاء القادة بحاجة إلى التركيز على هذه الشجاعة في دفع البلاد نحو تحقيق أشمل للديمقراطية. ويبدو لنا أن التقدم الديمقراطي في اليمن أخذ يتوانى وأن الحماس نحو الإصلاح الذي كان سائداً قبل سنوات عديدة مضت قد تضاعف مع الأسف. إن الشعور بإظهار الرضى سائد بوضوح في إدارة نظام تسجيل الناخبين والذي يعاني من أخطاء كبيرة دون حصول هذا الموضوع على الاهتمام السياسي المفترض. إن اليمن بحاجة ماسة إلى إصلاح إجراءات تسجيل الناخبين لمنع التضائل الخطير للثقة الشعبية في النظام الديمقراطي برمته.

إن عقد انتخابات برلمانية، وانتخابات مجالس المحافظات والمجالس المحلية بصورة متزامنة يعتبر إجراءً هائلاً قد يثقل قدرات معظم الهيئات الإدارية كما يظهر أنه سيكون من الصعب استكمال جميع الإجراءات الضرورية قبل أبريل القادم. ولذا فأئنا نوصي وبكل احترام تأجيل انتخابات مجالس المحافظات والمجالس المحلية من أجل منح اللجنة العليا للانتخابات والهيئات الحكومية المناظرة لها الوقت الكافي لضمان عقد انتخابات محلية لها مصداقيتها.

كما أننا نعتقد ضرورة الاستمرار في الإصلاح في البيئة السياسية العامة. وفي حين أننا نتفهم ونحترم الحاجة إلى موازنة المفاهيم الديمقراطية والتقاليد الثقافية إلا أن التقدم في إشراك النساء في السياسة يظهر أنه يتضاعف. فالحقوق الممنوحة للنساء تمثل جزءاً من الإصلاحات التي يفتخر بها اليمنيون كثيراً وتميز اليمن عن جيرانه. وعلى صانعي القرار اعتبار وسائل أخرى لفتح المجالات السياسية أمام المرأة إذا ما أرادوا تحقيق الأهداف التي وضعوها لبلادهم.

تحتاج الأحزاب السياسية في كل من الحكومة والمعارضة القيام بدورها في تنشيط النظام الحزبي والذي يبدو أنه يفتقر إلى التعددية الحقيقية والحيوية. فالعديد من أحزاب المعارضة على وجه الخصوص بحاجة إلى إلزام نفسها بتعزيز وتوسيع تنظيماتها على مستوى القاعدة. لأن الكثير من مسؤولياتها في النجاح المستقبلي يعتمد عليها وحدها. وفي نفس الوقت ومن أجل أن تتمتع اليمن بديمقراطية تعددية

حزبية صحيحة فلا بد من القيام بخطوات محددة مثل توسيع التواصل مع أجهزة الإعلام ووضع نهاية لملاحقة مؤيدي المعارضة وذلك بهدف خلق أرضية متوازنة للعبة السياسية.

ثالثاً: الوفد ومهامه

تعتمد ملاحظات الوفد على اللقاءات التي تم عقدها مع مسؤولين كبار في الحكومة , اللجنة العليا للانتخابات , المسؤولين الوطنيين والمحليين للأحزاب السياسية الأساسية , قادة المجتمع المحلي والمدني , الجامعات , وأجهزة الإعلام وكذلك ممثلي المجتمع الدولي. ويود المعهد الديمقراطي الوطني أن يعبر عن امتنانه لكل أولئك الذين التقى بهم لمشاركتهم بالوقت والرأي.

تكون الوفد من كلا من: السيدة مارثا واي ووكر عضوة مجلس الشيوخ لولاية غرب فرجينيا، الدكتور عمر محمد قادر ناشط سياسي أمريكي من أصل فلسطيني ورجل أعمال، السيد توماس ميليا نائب رئيس المعهد الديمقراطي الوطني لشؤون البرامج، السيد نيكولاس جرين الممثل المقيم للمعهد في اليمن، والسيد أندرياس كاتسورس مسؤول برامج المعهد للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد نسق لأعمال الوفد كل من حاتم بامحرز و أحمد اليمني مساعدا برامج المعهد الديمقراطي الوطني في اليمن.

رابعاً: نتائج أعمال الوفد

لقد استفاد الوفد كثيراً من حسن الضيافة والصرافة من جميع الذين التقوا به. فهناك اهتمام واضح في المجتمع اليمني لتنمية ديمقراطية مستمرة. وهذا يعطينا أملاً في مستقبل اليمن.

إدارة الانتخابات

لمست القيادة السياسية في اليمن في مرحلة مبكرة أهمية إدارة الانتخابات من خلال منظمة مستقلة ومحيدة سياسياً. فاللجنة العليا للانتخابات والتي تم إنشاؤها قبل انتخابات 1993م هي المنظمة الوحيدة في العالم العربي والتي تمثل أحد أهم إنجازات اليمن الديمقراطية. ويعتبر الإدراك الشعبي لاستقلالية اللجنة وكذلك قدراتها الإدارية عناصر هامة للثقة العامة في العملية الانتخابية.

إن انتخابات المجالس المحلية والتي خطط لإقامتها بصورة متزامنة مع الانتخابات البرلمانية ستمثل اختباراً كبيراً لقدرات اللجنة العليا للانتخابات بصورة لم يسبق لها مثيل. فلقد أعطيت اللجنة العليا عدداً هائلاً من الأعمال لا تشبهها أي لجنة موازية لها في العالم. ففي حين أنه وخلال الانتخابات السابقة طلب من اللجنة العليا الرقابة على

الانتخابات في 301 دائرة، ففي انتخابات 2001 ومع انتخابات المجالس المحلية بمستوياتها فإن هذا العدد سيتوسع ليصل 7000 مركزا انتخابيا على الأقل. فهذه الزيادة التي تربو على عشرين ضعفا تؤثر على جميع جوانب أعمال اللجنة بما في ذلك: الحاجة إلى موظفين مؤهلين، الإعدادات الفنية لآلاف من مراكز الاقتراع الجديدة، بما في ذلك عدد كبير من البطائق والتعليمات حول استخدامها، تكنولوجيا تجميع المعلومات والبرامج الكمبيوترية، وكذلك إعداد سجلات الناخبين. ومما زاد في تعقيد أعمال اللجنة طلب من اللجنة رسم حدود آلاف من المديريات المحلية الانتخابية بدون توفر معلومات ديمغرافية صحيحة، بالإضافة إلى التزامها بمسؤولياتها القانونية في إشعار وتوعية المواطنين بنظامين جديدين في الحكم. إن مثل هذه الأعمال تمثل وضعا مفرعا حتى لأكثر الهيئات الانتخابية تجربة.

ومن وجهة نظر الوفد فإن اللجنة العليا ستكون تحت وطأة ضغوط عدة لمواجهة هذا التحدي. ونحن لا نستطيع أن نتصور كيف بالإمكان إنجاز ما يجب عمله إلا بأن تتخذ اللجنة والحكومة إجراءات استثنائية بصورة فورية. ففي حين يبدو أعضاء اللجنة أنهم حسنو النية كأفراد إلا أن اللجنة لا يبدو أن لديها الموارد الكافية لمواجهة كل تلك المشاكل المذكورة آنفا. كما أن تنسيق اللجنة مع وزارة الإدارة المحلية والتي يتوجب عليهما العمل سويا خلال الأشهر القادمة بحاجة إلى تقوية وتوسيع أكثر. وبالإضافة إلى كل ذلك فقد التمس الوفد خلال تنقلاته في البلاد افتقاد خطير وواسع للثقة في اللجنة العليا للانتخابات من جانب القادة السياسيين والمدنيين. فهناك الحاجة لاتخاذ خطوات من أجل زيادة شفافية اتخاذ القرار في اللجنة وإيصال التحديات والإنجازات إلى مستويات أوسع من الشعب اليمني.

تسجيل الناخبين

أن أحد أعمدة أي انتخابات ديمقراطية هو وجود آلية تساعد المواطنين علي التسجيل للإدلاء بأصواتهم. فوجود نظام تسجيل ناجح يضمن أن جميع الناخبين المتمتعين بالصفة القانونية سيتمكنوا من المشاركة في العملية السياسية حيث يمثل هذا أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية. وبالمثل فإن التسجيل للتصويت لكثير من المواطنين يمثل المواجهة الأولى للعملية الانتخابية والتي غالبا ما تشكل وتقرر مواقفهم مستقبلا حول العملية برمتها. ولذا فعندما يكون التسجيل سليما ونزيها فإن الناس سيحصلون على سبب يجعلهم واثقين أن الأصوات سيتم عدها بصورة صحيحة وأن بقية العناصر الأخرى المطلوبة لنزاهة العملية سوف يتم حمايتها أيضا.

وحسبما أدركه الوفد، فإن الثقة في نظام تسجيل الناخبين في اليمن منخفض جدا في الوقت الحالي. فهناك حاجة إلى اتخاذ الخطوات التصحيحية في كل الجوانب تقريبا المتعلقة بالعملية بما في ذلك: وجود آليات لتسجيل الناخبين الجدد، تدريب العاملين في

اللجنة العليا للانتخابات، التخلّص من عمليات التسجيل المكررة والمزيفة، إزالة أسماء الأشخاص الوهميين أو من هم في عداد الموتى، عملية تغيير التسجيل، حل النزاعات، واستخراج وتحرير قوائم الناخبين لاستخدامها من قبل العاملين يوم الاقتراع. كما أن الحاجة إلى تكنولوجيا المعلومات الحديثة يعتبر حساسا وبصورة خاصة طالما وأن النظام الموجود حاليا- كما تم إخبارنا-- لا يمكنه التنبيه إلى الأسماء المكررة أو تحرير وإنشاء قوائم توزيع للعاملين في مراكز الاقتراع أو للمواطنين ذوي الاهتمام.

لقد بدأت اللجنة العليا للانتخابات في برنامج لمعالجة بعض مواطن القصور هذه وعلى الأخص التخلّص من سجلات الأسماء المكررة والخاطئة وقد قامت مؤخراً بتنظيف 195,000 من هذه الأسماء. كما أخبرونا بوجود مبادرة أخرى تهدف إلى تجميع معلومات ديمغرافية إضافية لبعض المدخلات التي لم تستكمل. كل هذه جهود تستحق الثناء وسوف تحسن في السجلات إلى حد ما، ولكن الوفد يشعر بالقلق أن هذه لا تكفي لضمان الثقة الشعبية في النظام.

وهناك عامل آخر يؤدي إلى مزيد من التعقيد وهو وجود إجماع ظاهر لدى المشرعين في تعديل قانون الانتخابات لاستثناء تسجيل الناخبين الجدد قبل الانتخابات التالية. وحال تنفيذ ذلك فإن هذا الأجراء سيحرم كل أولئك الذين لم يسجلوا والذين يحق لهم التصويت من فرصة المشاركة في الانتخابات وهم من بلغوا سن الـ 18 في منتصف عام 1999م، أو من غيروا الموطن الانتخابي، أو الراغبين حديثاً في المشاركة السياسية وفيهم عدد كبيراً من النساء. وبنفس القياس، فإن هذا الأجراء سيلغي إمكانية اطلاع العامة والشعب على القائمة الحالية أو حتى مناقشتها أو تعديلها، وهو إجراء حيوي وهام في تحسين هذه السجلات التي تتفق الأحزاب واللجنة من أنها تحتوي على أسماء لأعداد كبيرة من الناخبين غير المؤهلين قانوناً. إن نظاماً انتخابياً لا يسمح بتسجيل الناخبين لما يقرب من عامين قبل يوم الانتخاب لا يمكن أن يتوافق حتى مع أقل المستويات العالمية المطلوبة.

حتى القانون الحالي يجعل من إنشاء نظام كفاء لتسجيل الناخبين أمراً في غاية الصعوبة. فأحد هذه الأحكام السلبية تسمح للناخبين من القيد في واحدة من ثلاث دوائر انتخابية: السكن، العمل، أو محل الميلاد. وبسبب ضعف نظام حفظ السجلات وغياب قاعدة بيانات مركزية فإن هذا الفقرة تجعل عملية القيد المتعددة أمراً يصعب تماماً اكتشافها، ناهيك عن عدم تمكنها من منع ظهور شعور شعبي أن العملية تفتقد التكامل بل وتسهم في إذكاء هذا الشعور. إن هذا الأمر يصعب الدفاع عنه في نظام سياسي ملتزم بإدارة محلية منتخبة.

المشاركة السياسية للنساء

إن زيادة المشاركة السياسية للنساء يعتبر أمرا مركزيا ليس لمستقبل اليمن الديمقراطي فحسب بل وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا. فالنساء يمثلن نصف رأس المال البشري والذي تحتاجه البلاد وتعتمد عليه إذا ما رغبت في زيادة قدراتها. ويعتبر إشراك النساء من خلال القوانين أحد أهم الجوانب المثيرة للإعجاب في التطور السياسي لليمن. غير أنه يبدو أن الزخم السياسي من أجل تحقيق تحرر أكبر قد تبخر. فقد أطلعنا العديد من النساء أن مسؤولين كبار لا يقدمون سوى إشارات كلامية فيما يتعلق بزيادة مشاركة النساء ولا يفعلون شيئا لتحقيقه. إن إمكانية منع الناخبين الجدد من تسجيل أسمائهم قبل موعد الانتخابات يؤكد هذه النقطة طالما أن عبء هذه الأحكام سيقع بثقله على الملايين من النساء اليمنيات اللاتي لن يتم تسجيل أسمائهن. أن المسؤولية في هذا لا تقع فقط على الحكومة فالأحزاب السياسية أمامها مسؤولية تنفيذ تلك المثل العظيمة التي أعلنت عنها لم يحدث في أي من الأحزاب السياسية التي التقى الوفد معها أن تم إضافة امرأة واحدة إلى وفودها التي غالبا ما كانت كبيرة العدد.

انتخابات السلطة المحلية

إن التأسيس المرتقب لنظام انتخابي للسلطة المحلية وهو الأول من نوعه في تاريخ اليمن لهو خطوة إيجابية على طريق التطور السياسي للبلاد. فاللامركزية تجعل صناعة القرار قريب من عامة الشعب، وهي خطوة تحقق الإدراك بأن الحكومة متجاوبة مع اهتمامات المواطنين المحلية. كما أن السلطة المحلية المنتخبة تدعم وتعزز النظام السياسي الوطني طالما أنها تخلق وتأهل الأرضية للأجيال القادمة من القيادات السياسية في اليمن.

إن الخطوة الأولى لتأسيس سلطة محلية فاعلة هي انتخاب مجالس محلية بطريقه ينظر إليها بمصادقية من قبل الشعب غير أن شروط مثل هذه الانتخابات لا تتوفر حاليا في اليمن. فالترتيبات للانتخابات المحلية لا تزال متخلفة بشكل خطير وربما متأخرة عن موعدها. فبدون المعلومات الديموغرافية التفصيلية لا تستطيع اللجنة العليا للانتخابات التحديد الدقيق للسكان القاطنين في إطار المنطقة المنشودة للمجالس المحلية. وبالتالي لا تستطيع تعيين حدود كل مجلس محلي. وإلى أن تتمكن اللجنة من القيام بهذا، فإن الأحزاب السياسية ستظل عاجزة عن التخطيط للانتخابات وبالتالي لن تتحقق الحملات الأساسية للتوعية الشعبية. وبتصور المشاكل التي نلمسها في جميع الأجهزة المسؤولة عن إدارة هذه الانتخابات فإن الوفد لا يؤمن ولا يعتقد بقدرتها على إنجاز تلك المهام في الإطار الزمني المنشود. ويبدو أن اليمن تواجه خيارا لا تحسد عليه. فإما انتخابات محلية ركيكة أو لا انتخابات بالمرّة، والخيار الأخير يبدو أقل الخياراتين ضررا. إذ أن المجالس التي ننظر إلى عدم شرعيتها ولا تلقى الدعم من العامة قد تجهض الجهود المنطلقة باتجاه اللامركزية بدلا من الدفع بها إلى الأمام.

العلاقات بين الأحزاب السياسية

من المقاييس الهامة للديمقراطية قوة نظام التعددية السياسية فيها. وعلى هذا الأساس فإن اليمن يبدو بشكل أو بآخر قد حقق خطوات جبارة. فمن دولتان تعملان بنظام الحزب الواحد قبل عشر سنوات إلى دولة موحدة استطاعت تهيئة المناخ التشريعي والتنفيذي لنشوء العشرات من الأحزاب السياسية وتمثل مساحة عريضة من الآراء السياسية. يتعامل ممثلو الأحزاب بين بعضهم البعض بالاحترام والتقدير وهو مؤشر على قدرتهم على الاستماع إلى وجهة نظر كل طرف وأخذها في الاعتبار.

و لا تزال هناك مؤشرات تدل على عدم ارتقاء نظام التعددية الحزبية السياسية في اليمن إلى المستوى الذي يمكن معه الفهم الكامل للتنافس الحر والنزاهة بين الأحزاب والتفاعل معه. وهناك إشكال واحد يتمثل في الغياب الظاهر للتمييز بين الحزب الحاكم والسلطة. فهناك من يقول أن الإدارة الحالية مشكلة من قبل الحزب بينما ينظر آخرون إلى هذه العلاقة بعكس ذلك على أن المؤتمر الشعبي العام هو ببساطة الذراع السياسي للسلطة، وكلا لدية جزء من الحقيقة. ومثل هذا النوع من الخلط لا يقتصر على اليمن وحسب إلا أنه يقود إلى الانطباع السائد بمحدودية التنافس السياسي المتكافئ. إذ أن الموارد العامة بمختلف أنواعها من التغطية الإعلامية والتمويلات ووقت الموظفين الحكوميين كلها تستخدم لتعزيز الموقع السياسي للمؤتمر.

و تتظلم الكثير من الأحزاب المعارضة بأنه وبالرغم من وجود قنوات تواصل مفتوحة فإن قدرتها على تنظيم المواطنين وتنفيذ أنشطة الحزب والحملات للفوز بالسلطة يتم تحجيمها من خلال ممارسات القوات المسلحة والأمن. والوفد ليس في وضع يمكنه من تقييم دقة أو أهمية هذه التقارير، ومع ذلك فهي هموم سمعها المعهد الديمقراطي الوطني من قبل مرارا خلال السنوات الماضية وأقر على الأقل بوجود أجواء سياسية تقول أحزاب المعارضة بأنها تستخدم ضدها.

و في نفس الوقت، يبدو أن الكثير من أحزاب المعارضة غير راغبة أو غير قادرة على الاعتماد على نفسها أو تقديم بدائل واضحة إلى الحكومة بشكل متماسك. ولقد لاحظ الوفد أن أحزابا كثيرة لم يكن لديها سوى الشكوى الدائمة من أوضاعها القائمة وأنها تطالب بضرورة توفر ظروف خارجية كشرط لمشاركتها بدلا من البدء بإعادة تنظيم نفسها وتوسيع عضويتها وقدرتها على التأثير. إن جميع الأحزاب بحاجة إلى النهوض بمسؤولياتها تجاه الأوضاع القائمة فيها وعليها النظر إلى مستقبل اليمن الموحد بدلا من اجترار أحزان الماضي.

كما تتضح هشاشة النظام الحزبي من خلال الاتفاقات المعقودة قبل الانتخابات والتي أفادت الأحزاب السياسية بحدوثها في الانتخابات السابقة. فلكي يضمن فوز حزب معين فإن واحدا أو أكثر من الأحزاب المنافسة تقوم بسحب مرشحيها في الدوائر المعنية،

ويتم ذلك أحيانا قبل يوم الاقتراع بخمسة أيام. إن هذه الترتيبات المعدة بين كل دائرة وأخرى تكون في الغالب جزءا من اتفاقات أوسع بين الأحزاب لتقاسم المقاعد البرلمانية بينها.

إن هذه الترتيبات تخدم إلى حد ما الأغراض العامة الإيجابية والمفيدة، مثل الحفاظ على الأمن الاجتماعي وضمان تمثيل قوى سياسية متعددة في البرلمان. ففي الديموقراطيات الناشئة، كما هو الحال في اليمن قد يكون في هذا بعض الفائدة، كما أن هذه الترتيبات ماهي إلا انعكاس لثقافة سياسية تقليدية تثمن التشاور والمشاركة والإجماع. ومع ذلك، فكأي نظام ديموقراطي نشعر بالقلق من أن هذه الترتيبات قد تحرم المواطنين فرصتهم في اختيار ممثليهم، وإذا طبقت على نطاق واسع فربما تؤدي في نهاية المطاف إلى تحجيم الهدف الأساسي للانتخابات الديموقراطية وهو اختيار المواطنين لممثليهم في الحكومة.

كما نشعر بالقلق من أن العديد من أحزاب المعارضة تعمل حاليا على إضعاف نفسها على المدى الطويل من خلال تركيز جهودها على التفاوض بغرض التسلل الأمن إلى البرلمان لعدد محدود من قياداتها بدلا من توسيع شعبيتها بين الناخبين وتطوير رسالتها الإقناعية وتعزيز نظامها الديموقراطي الداخلي. لعل هذا التوجه هو تكتيك جيد في البدايات الأولى من حقبة التعددية السياسية في اليمن، غير أنه ومع استعداد البلاد للانتخابات النيابية الثالثة يبدو أن استمرار أحزاب المعارضة في التركيز على التفاوض حول ترتيبات مريحة مع المؤتمر، قد يفقدها القدرة على تمثيل نفسها كبداية ديموقراطية مقبولة. وإلى أن تعمل هذه الأحزاب بجد لاكتساب قاعدة الدعم الحقيقي من الناخبين فإن من الصعب نجاحها في تحقيق موقع متقدم في المسرح السياسي اليمني.

الوصول إلى وسائل الإعلام :

تتطلب الانتخابات الديموقراطية أن يكون لجميع الأحزاب السياسية والمرشحين فرصة معقولة للوصول إلى وسائل الإعلام. يمكن للإعلام المكتوب أن يمثل وسيلة هامة للاتصال وخصوصا مع وجود صحف مستقلة وصحف أهلية وصحف حزبية سياسية كما هو الحال في اليمن. غير أنه وفي البلدان التي يكون معظم سكانها غير قادرين على القراءة فإن الإعلام المذاع يلعب دوراً واسعاً وغير متناسب في تحديد الأخبار التي تصل إلى الجمهور.

تمتلك الدولة في اليمن كل الإذاعات ومحطات التلفزة ولها سلطة الرقابة عليها، وهذا يفرض على

الحكومة ذات التوجه الديموقراطي مسؤولية خاصة تتمثل في توفير الوسائل لمنافسيها السياسيين للانتفاع من موجات الأثير. ينص قانون الانتخابات على أن الأحزاب تملك

حقاً متساوياً في البث التلفزيوني يمكنها من تقديم ثوابتها السياسية ويلزم وزارة الإعلام بتمكين اللجنة العليا للانتخابات من تنفيذ هذه الالتزامات ولكن قصر مدة الحملة الدعائية الرسمية للانتخابات (أسبوعين) وممارسة تقديم البرامج السياسية بشكل متقطع وخارج ساعات الذروة، يقلص من أهمية هذه الضمانات القانونية الشكلية. وخلال الأشهر التي تسبق الفترة الرسمية للحملة الدعائية، تقوم الأخبار التلفزيونية والإذاعية والبرامج الأخرى بإبراز أنشطة كبار مسؤولي الدولة بشكل مفصل ومقتصرة على الجوانب الإيجابية وهذه المعاملة تضيء ميزة كبيرة على الحزب الحاكم.

أما فيما يتعلق بالإعلام المكتوب، فإن المحررين والصحفيين البارزين يؤكدون أن المناخ الحالي في اليمن أفضل بكثير من الأعوام السابقة، على الرغم من أنهم يتعرضون بشكل دائم تقريباً إلى الإجراءات القانونية التي تنتج عنها الغرامات والسجن بسبب نشر المقالات التي تعتبر غير مقبولة في نظر مسؤولي الدولة وبعض المواطنين. يتوجب على كل صحيفة أن تحصل على تصريح رسمي بالبيع وجميعها (باستثناء واحدة) تعتمد في صدورها على المطابع التي تسيطر عليها الدولة. وهذا يمنح الدولة رقابة ضمنية على الصحافة بما يمكن أن يؤدي إلى الرقابة الذاتية حتى وإن لم يتسبب في قيود شاملة. لقد تقدمت وزارة الإعلام والشخصيات السياسية المعارضة على السواء. بإجراءات قانونية ضد العديد من الصحف وذلك لنشرها آراء لا يتفقون عليها تبدو في معظمها واقعة ضمن حدود الخطاب الديمقراطي الطبيعي.

خامساً : التوصيات

على ضوء استنتاجات البعثة، فإنها تتقدم مع بالغ احترامها بالمقترحات التالية لآخذها في الاعتبار:

1) إعادة النظر في قانون الانتخابات الجديد:

نوصي بأن يترئس البرلمان والرئيس في إعطاء الموافقة النهائية على قانون الانتخابات الجديد. إن مهلة قصيرة سوف تمنح المشروع واللجنة العليا للانتخابات الفرصة لنشر التفسيرات المقترحة واستلام الآراء من شرائح المجتمع اليمني المختلفة، بما فيهما منظمات المواطنين والأحزاب السياسية غير الممثلة في مجلس النواب، كما سيعمل على تحقيق الإجماع الشعبي الضروري لنجاح العملية الانتخابية.

وحيث يمكن المعهد الوطني الديمقراطي وبقية المجتمع الدولي من تقديم مشورتهم ودعمهم. وفي سياق إعادة النظر هذه، نحث مجلس النواب على إعادة تقديم اللغة التي يسمح للجنة العليا للانتخابات بإجراء قيد جديد للناخبين خلال الأشهر التي تسبق انتخابات العام القادم. إن البعثة على اقتناع بأن الفشل

في السماح للمواطنين المؤهلين للقيّد بالتصويت خلال فترة العامين السابقين للانتخابات سوف يمثل خرفاً خطيراً للمبادئ الديمقراطية وسيعمل على تقليص ثقة الشعب بشكل جاد بالانتخابات والإصلاحات الديمقراطية في اليمن.

2- نظام قيد جديد للناخبين:

إن عملية القيد الحلية للناخبين تشوبها عيوب جذرية، بالمقابل فإن المعهد الديمقراطي يوصي بأن تقوم اللجنة العليا للانتخابات بالتعاون مع الحكومة اليمنية بإنشاء نظام أكثر حداثة لمواجهة المتطلبات الحالية والمستقبلية. ويمكن لنظام القيد الجديد أن يتضمن منذ البداية إصدار البطاقة الشخصية الجديدة لكل مواطن يماني. ويجب أن تحتوي كل بطاقة وبياناتها المدخلة في سجلات اللجنة العليا للانتخابات رقماً تعريفياً خاصاً بكل ناخب. وسيلزم ربط هذا النظام ببرنامج حاسوبي جديد لمعالجة البيانات لدى اللجنة العليا للانتخابات، بحيث يمكن البرنامج بدمج كل المعلومات في سجل القيد الوطني وأن يتضمن مساحة للصورة الفوتوغرافية وأن يكون قادراً على اكتشاف عمليات القيد المتكررة وبحيث يرفض قيد الملفات ذات المعلومات غير المكتملة. ويقترح الوفد كذلك أن يتم تغيير قانون الانتخابات العامة بحيث يحدد قيد الناخب بمقر سكنه فقط.

إن الوفد يثمن إعادة القيد والتسجيل الوطني الذي سيمثل التزاماً هاماً من الناحية الفنية والمالية ومع ذلك فإن المانحين الدوليين قد ورد عنهم رغبتهم في الدخول في مباحثات جادة حول الأولويات الانتخابية في حال قدمت اللجنة العليا للانتخابات والحكومة اليمنية خطة متكاملة وقامت بتنفيذها في الحال.

3- تأجيل انتخابات المجالس المحلية :

إن الخطة الحالية لإجراء انتخابات النيابية وانتخابات مجالس المحافظات وانتخابات المجالس المحلية في يوم واحد لا تبدو عملية في ظل غياب التعبئة الاستثنائية والعاجلة للموارد البشرية والمالية والسياسية الكبيرة. ولذلك فإن المعهد الوطني الديمقراطي يوصي بأن يتم مراجعة قانون السلطة المحلية لإلغاء اشتراط اللجنة العليا بتزامن عقد الانتخابات الثلاثة في نفس اليوم. وإذا ما توفر المزيد من الوقت، وخصوصاً عندما تندمج هذه الانتخابات مع النظام الجديد لقيد الناخبين فإن ذلك سيمكن اللجنة العليا للانتخابات من تنظيم انتخابات المجالس المحلية على نحو يتوافق مع المعايير الديمقراطية المعروفة ويحقق المشاركة الكاملة للشعب اليمني.

4) تنسيق أكبر بين اللجنة العليا للانتخابات والقيادات السياسية والمدنية. لكي يتحقق بناء ثقة الشعب بالخطوات التي تتبعها اللجنة العليا للانتخابات فإنه يؤمل من اللجنة أن تهتم بتأسيس آلية دورية ورسمية للتشاور وتبادل المعلومات مع الأحزاب الأخرى المهتمة.

ان زيادة حجم التواصل مع كل شرائح المجتمع سوف يسمح للجنة العليا للانتخابات بالاطلاع على هموم الجماهير أولاً بأول، وبالمقابل سيمكنها من إزالة بعض سوء الفهم الصادر عنها. ولربما يكون بمقدور المعهد تسهيل هذا الأجراء منذ البداية.

5) المشاركة السياسية للمرأة :

على جميع الأحزاب السياسية في اليمن الاهتمام باتخاذ خطوات عاجلة لتحديد قيد أنصارها من النساء في جميع البلاد، ولاستقطاب وتعيين المرشحات الإناث، ولوضع عدد أكبر من النساء في مراكز المسؤولية في إطار الحزب، ولإعداد مواقع سياسية تتناسب مع الناخبات الإناث. إن هذه الإجراءات لن يعود نفعها على المرأة اليمنية فحسب، بل وسيعزز الوضع السياسي لكل الأحزاب المنفذة لها. غير أن لمشاركة المرأة في العملية الانتخابية يمكن أن يتحقق من خلال الرئيس ومجلس النواب الذين يمتلكون القرار لإضافة إحدى النساء إلى عضوية اللجنة العليا للانتخابات.

6) وصول موسع إلى وسائل الإعلام :

من أجل ضمان حصول المتنافسين السياسيين على مساحة أوسع في الإعلام المذاع، فإن اللجنة العليا للانتخابات ونقابة الصحفيين اليمنيين التي تضم الصحفيين ووسائل الإعلام المستقلة والمملوكة للأحزاب المسيطرة عليها الحكومة يمكن أن يتم تشجيعها على التعاون في إصدار معايير للتغطية العادلة والمسئولة للأحداث السياسية في الشهرين أو الثلاثة الأشهر التي تسبق يوم الاقتراع. سيكون لدى المعهد الوطني الديمقراطي الرغبة في تسهيل مثل هذه النقاش.

7) تنمية الأحزاب السياسية :

على تلك الأحزاب المتهمه بلب دور في الحياة السياسية اليمنية في الأعوام القادمة أن تعيد النظر في تركيزها على التفاوض من أجل منافع سياسية وبدلاً من ذلك عليها تقوية صلاتها مع الناخبين ومع المنظمات القاعدية لها. ومن جديد، فإن المعهد سيعمل من خلال برنامج تنمية الأحزاب السياسية على دعم الأحزاب السياسية المنفذة لهذه الإصلاحات. نحن نشجع كل الأحزاب المتوجة ديمقراطياً على إلزام نفسها بالمشاركة في النظام وكذلك العمل سوياً لمعالجة المشاكل الناشئة. وعلى سبيل المثال فإن بإمكان

الأحزاب تقديم أسماء الناخبين الوهميين إلى اللجنة العليا للانتخابات والتطوع
للمساهمة في إصلاح الإختلالات.